فوائد لغوية

Notes Lexicographiques.

١ — غلط النحويين في التسوية بين العامل وعلامة الاعراب

قال السيوطي في شرح الكافية مبتدئا « لكن سيأتي ان مذهبه ان المضاف اليه مجرور بالحرف المقدر » وهذا رد منه على من يدعي ان المضاف اليه مجرور بالاضافة بعينها او اسناد الى صاحب المذهب الذي يعتبر المضاف اليه مجرورا بحرف جر مقدر . فاقول : اجل ان المضاف اليه مجرور بجاره اي مخفوض بخافضه سواء أكان الجار حرفا مقدرا ام كانت الاضافة نفسها ، فما باله قد لبس قوله بعد ذلك باستصوابه « واجرر بياء ما من الاسما اصف » كما قال ابن مالك ؟ وقال « يعرب بهذا الاعراب » و« انه يعرب بالحركات عليه » فقوله غلطاً واضح لان الياء لا تجر ولان الكلمات لا تعرب بالحركات . فالياء علامة جر والحركات علامات اعراب وعلامات الاعراب هي غير العوامل الموجبة للاعراب كما ان المسبب « بفتح الباء » هو غير المسبب « بكسرها » اما قول ابن مالك :

وارفع بواو وانصبن بالالف واجرر بياء ما من الاسما اصف

فضرورة شعرية لان الواو لا ترفع والالف لا تنصب والياء لا تجر وانما هي علامات إعراب ألا ترى انه ينقض ذلك بقوله

ورفعوا مبتدأ بالابتدا كذاك رفع خبر بالمبتدا

فمن المضحك في اعراب قولنا « الشاعر مضطر » ان نقول « الشاعر مبتدا مرفوع بالابتداء بالضمة . ومضطر : خبر مرفوع بالمبتدأ بالضمة لان الضمة علامة الرفع . فايسعطاط العربية في الاعصار الاخيرة جعل النحويين يتهافتون على خطأ « ابن مالك المضطر » وغيره حتى ان ابن عقيل قال « الاسماء الستة وهي اب واخ وحم وهن وفو وذو مال فهذه ترفع بالواو ... وتنصب بالالف وتجر بالياء » إلا انه نقض تعبيره بعد ذلك بقوله « فعلامة الرفع والنصب والجر حركة مقدرة على الالف » فاستوى عنده الفعل والعلامة وهما منه فالكلمة مرفوعة برافعها ومنصوبة بناصبها ومجرورة بجارها . ومن قال غير هذا فقد اخطأ

٢ — منع والافعال التي تنصب مفعولين

ان الافعال التي تنصب مفعولين «اصل اولهما مبتدأ واصل الثاني خبره» كثيرة ولذلك اقتصر النحويون على ذكر المشاهير منها ولكنهم لم يفيدوا فائدة ثابتة بوضعهم «منع» في الافعال الناصبة مفعولين لان السلف استعمل هذا الفعل متعديا الى مفعول واحد ايضا فقد قيل «منع فلان فلانا عن الشيء ومنه» و«منع فلان فلانا الشيء» فالواجب ان يحذف هذا الفعل في الكتب الحديثة وان يحل محله الافعال المفيدة الكثيرة الاستعمال في هذا العصر مثل «حرم» كقولنا «حرمت السارق سرقته» ومثل «الا . يألو» كقولنا «ما ألوت خالدا نصيحة» والمخلص لا يألو شعبه خيرا. ومثل «استأدى» كقولنا «استأدى علي خالدا حقه» ومثل «استدفع» كأن يقال «استدفعني قومي المدد» اي طلبوا مني ان ادفعه عنهم ومثل «ألت يألت» نحو «لا يألت المنصف احدا حقه» اي لا ينقصه ولا يترك . ونحو «سلب اللص القافلة تجارتها» و«بز السارق محمودا ثيابه» واحصاء ما لا يحصى مهلكة للوقت

٣ — نقل ابن عقيل عن العلماء

قال ابن عقيل في باب الحال من شرح الالفية «وقد كثر مجيء الحال مصدرا نكرة ولكنه ليس بمقيس لمجيئه على خلاف الاصل ومنه «زيد طلع بغتة» فبغتة مصدر نكرة وهو منصوب على الحال والتقدير «زيد طلع باغتا» هذا مذهب سيبويه والجمهور وذهب الاخفش والمبرد الى انه منصوب على المصدرية والعامل فيه محذوف . والتقدير «طلع زيد يبغت بغتة» فيبغت عندهما هو الحال لا بغتة اه قلت ان هذه الرواية المشكوك فيها اوجبت علي ان افحص ما ينقله «ابن عقيل» عن العلماء لانه نسب الى المبرد ضد ما اقر المبرد به . فلينظر المنصف الامين المحقق الى ص ٢١٧ في الكامل من الجزء الثاني يجد المبرد قد قال «وكذلك حنين حنين ثكلى وله صريف صريف القعو بالمسداي يصرف صريفا» فما كان من هذا نكرة فنصبه على وجهين : على المصدر وتقديره «يصرف صريفا مثل صريف» فجعل «ان شئت» جعلته حالا اهو تقدير «يخرجه في هذه الحال» فترى ان المبرد نصب المصدر بالحالية وان رواية ابن عقيل هذه لا تستحق الثقة ولا الاعتداد بها فتدبر أوحيدة هذه ام لها اشباه ونظائر ؟

مصطفى جواد